جريمة الرئاسة والصمت المخجل

محمد يحيى علي القوسي

جريمة مسجد الرئاسة.. ذكرى مؤلمة كونها اعتداءً إرهابياً وغاشماً بكل ما تعنيه الكلمات من معنى نفذت في الشهر الحرام وفي أحد بيوت الله داخل أهم معلم وطني دار الرئاسة.. واستهدفت رمز الوطن رئيس الجمهورية حينذاك وكبار قادة الدولة.

جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة تعد جريمة في حق ديننا الاسلامي وجريمة في حق وطن وشعب بل بحق كل مناضلي ثورتي «سبتمبر وأكتوبر» المجيدتين،.. جريمة في حق الانسانية، هكذا ستظل هذه الجريمة تفضح وحشية من خطط لها ونفذ ذلك العمل الإرهابي الغادر وتكشف للأجيال أن مرتكبيها هم ممن لا مبادئ لهم ولا قيم.. وتعمدوا اغتيال رمز الوطن وكبار قيادة الدولة والمؤتمر، ولكن ارادة الله العلي القدير أقوى من إرادة كل خائن وعميل.

مرتكبو جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة فضحوا أنفسهم على الشعب وعرفهم العالم.. فلقد بانت الحقيقة للشعب.. وعرف من القتلة.. كما أدركت القيادة السياسية خطورة هؤلاء الذين فضحهم الله وخلع أقنعتهم أمام الجميع.. مرتكبو جريمة دار الرئاسة هم أنفسهممن عرقلوا أو أعاقوا استكمال المشروع النهضوي والديمقراطي لهذا الوطن، فالجريمة وضعت نهاية لمنفذيها وخلصت شعبنا من تآمرهم.. أما الزعيم فقد ظل يجسد نفس الحكمة ويترجم أعظم قيم الحب والاخلاص والحرص على الوطن ومنجزاته بل وأكثر من ذلك أثبت أن للوطن قيادة هي أهل لقيادة هذا الوطن بجدار واقتدار.

التصريحات التي يطلقها بعض من كانوا جزءاً من النظام منذ تولي الرئيس عام ١٩٧٨ والتي زعموا فيها عجز الأطراف عن حسم الخلاف أو الصراع أثناء الأزمة لهؤلاء نقول إن ما ترددونه غير صحيح ولو كانت هناك رغبة عند القيادة السياسية الحكيمة لحسم الأزمة عسكرياً حينها لكانت فعلت ذلك من البداية لكنها حرصت على حلها عبر الحوار وسلمياً.. حتى عندما سنحت الفرصة على طبق من ذهب يوم ارتكاب جريمة تفجير مسجد الرئاسة فقد حذر الزعيم يومها من أي تصرف أحمق.

فلو كانت هناك رغبة للحسم لكان من السهل تحقيق ذلك، سيما وكل قوى القوات العسكرية والأمنية لا تنتظر سوى الضوء الأخضر وما كانت لتحتاج إلاّ ساعات.. لكن القضية كانت أكبر لدى الزعيم فهو يحرص على وطن وشعب وهو الذي بنى وطنه طوبة طوبة ورسخ الحرية والديمقراطية والوطن منذ بداية الأزمة، كما حرص على الشباب والذي ينتظر منهم الوطن الحفاظ على ما قد تحقق من منجزات تاريخية عملاقة.. فتفكير حكيم كهذا هو ما ترجمه زعيم ورمز هذا الوطن ابن اليمن البار محقق الوحدة ورجل السلام الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- والذي استهدفه الاعتداء الغادر والغاشم بتفجير جامع النهدين.. هو ذلك القائد الحريص على الوطن والحاقن لدماء اليمنيين واضعاً سلامة وأمن واستقرار اليمن فوق كل اعتبار.. وأني أدعو المغرر بهم والذين أخذتهم العزة بالاثم يوم نفذوا ذلك الاعتداء الارهابي الغاشم الى أن يمتثلوا للعدالة..

لقد خرج الرئيس علي عبدالله صالح من كرسي السلطة فعلاً ولكنه دخل التاريخ من أوسع أبوابه وسيظل ساكناً في قلوب اليمنيين الشرفاء الى أبد الآبدين.

< يبدو أن كل يوم يمر علينا نحن اليمنيين في هذه المرحلة لا يترك في واقعنا بارقة أمل ولا ملمحاً لبشارة قادمة، وإنما تتسع معه الهوة بين الحلم والحقيقة والفكرة والواقع والخطاب والممارسة، يبدو التيه والعدم والدوران في حلقة مفرغة، هذا السلوك السائد والمناخ المخيم على المشهد اليمني ربما يعكس ويؤكد طغيان حالة سياسية بدائية تمارس على مستوى عالٍ عنوانها «حرب الكل ضد الكل»..

محمد علي عناش

مؤتمر الحوار.. حرب الكل ضد الكل

ليس فقط الاعلام ولا القيادات الحزبية ولا النخب السياسية والثقافية هو من يعكس طغيان هذه الحالة بل أيضاً مؤتمر الحوار الوطني حيث تغيب المشتركات والأولويات وتحضر الأجندة والثانويات ووعي الحيلة والتربص، لذا تبدوالدولة المدنية التي نرفع شعاراتها ونكثر الحديث عنها ليس أكثر من مشروع هلامي في وعينا وثقافتنا لا علاقة له بما يعتمل في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وليس أكثر من يافطة جميلة نعنون بها مؤتمراتنا وندواتنا ومسيراتنا.

سنتان ونصف لم نغادر فيها أوجاعنا وجراحاتنا، مازلنا نعيش أجواء الأزمة بكل تفاصيلها وكوارثها، لم يتغير أي شيء سوى الاسطر وسوى المزيد من غياب الدولة حتى تلك التي كانت موجودة الى ما قبل ٢١ فبراير ٢٠١١م.

لم يتغير أي شيء رغم أننا في ظل مبادرة وفي ظل حكومة وفاق وطني وأيضاً في ظل حوار وطني، لأن هناك أطرافاً لا تريد أن نغادر الأزمة ولا الواقع الفوضوي والمأساوي، وهذه الأطراف هي تحالف تجار الحروب وتجار السياسة الذين ينمون ويترعرعون في بيئة الأزمات ومناخات الفوضى.

أطراف الأزمة والفوضى في اليمن من تجار الحروب السياسية غير مكترثة بما يحدث في البلاد من انفلات وانهيار على جميع المستويات ومن مخاطر مستقبلية محدقة.. انظرْ اليهم كيف يتناولون القضية الجنوبية وكيف يتعاطون مع قضية صعدة .. انظرْ اليهم متى يتكلمون ومتى يسكتون، وكيف يتغاضون عن كثير من ممارسات الفساد والإقصاء والتجنيد الحزبي والتوظيف الشللي والمناطقي، عن الاغتيالات واستهداف أبراج الكهرباء وأنابيب النفط الى آخر القضايا الراهنة المرتبطة بمرحلة الأزمة التي يسمونها ثورة ويصرون على ذلك، على الرغم من فداحة ما انتجت وأفرزت من خراب ومآسٍ وانقسامات.

مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدنا عليه الآمال واعتقدنا أنه سيكون تجسيداً نخبوياً لإرادة التغيير الشعبية، الى الآن كشف كم هو الوطن غائب لدى أطراف الحوار وكم هو المستقبل الآمن والمزدهر ضئيل ومفقود في مداولاتهم وتطلعاتهم، كما كشف بجلاء ضآلة وبؤس الوعي بالثورة والتغيير.

مؤتمر الحوار بهذا الشكل وهذه الكيفية وهذا المعطى البائس والمسار المنحرف يبدو أنه لم يلم الشتات ولم يوفق بين الاختلافات ولم يقرب بين الرؤى والمتناقضات، لم يرتقِ بمستوى الوعي والتفكير بكيفية حَل الأزمات وإدارتها بشكل منطقي وموضوعي، وإنما استحضر الشتات والتباين واستحضر المشاريع والطموحات الخاصة، استحضر الماضي وأغفل المستقبل، استحضر مراكز القوى والنفوذ العشائري والعسكري والديني التي تدير اللعبة من خارج قاعات المؤتمر.. لذا فالمعطى الى الآن سالب بكل المقاييس، وخاصة فيما يتعلق بمسألة بناء الدولة، لأن الجميع يتهربون من هذه المسألة الأهم في هذه المرحلة.

من المؤكد أن البلاد بحاجة الى تغيير جذري في جميع الاتجاهات، ولن يتأتى هذا الأمر الا من خلال بوابة بناء الدولة وترسيخ كيانها المؤسسي والدستوري، وهذا يتطلب من الجميع الاقتراب من الواقع ومن المآلات والإفرازات الكارثية التي أنتجتها الأزمة، يتطلب إجراء عملية مراجعة وتقييم لأحداث الأزمة ونتائجها، لاكتشاف حالة التطرف التي رافقت الفعل الثوري وطغت على مرحلة الوفاق وتنفيذ المبادرات .. اكتشاف حالة التطرف هذه سيؤهل الجميع أن يكونوا أكثر موضوعية ومنطقية في طرح الحلول والمعالجات للقضايا الوطنية وفي النظر الى المستقبل بروح المسؤولية.. وبدون المراجعة والتقييم واكتشاف حالة التطرف التي رافقت الفعل الثوري وسيطرت على المواقف، فإن الجميع لن يصلوا الى نتيجة وسيستمر الدوران في حلقة مفرغة، ولن يسود سوى منطق حرب الكل ضد الكل.

المؤتمر الشعبي يدفع ثمن التزامه بالمبادرة الخليجية

< منذ أن انطلق ما يسمى بالربيع العربي بادر المؤتمر الشعبي العام بتقديم عدد من المبادرات لاحتواء الأزمة السياسية في اليمن والتي كان آخرها المبادرة التي أطلقها الزعيم علي عبدالله صالح في ملعب الثورة الرياضي، لكن هذه المبادرة قوبلت برفض أحزاب اللقاء المشترك كونها جاءت متأخرة حسب زعمهم فكان رفضهم غير مبرر،

< سمير النمر

لأن المبادرة كانت مغرية لأنها جاءت في وقت مناسب لم تسفك حينها أية قطرة دم لتأتي بعدها جمعة الكرامة والتي كانت بمثابة إجهاض للمبادرة التي قدمها الرئيس السابق حينها تطورت الأحداث وانتهت بالتوقيع على المبادرة الخليجية التي كان يعتبرها المؤتمر الشعبي العام بمثابة جسر العبور الآمن لتجاوز الأحداث في البلد والحفاظ على أمن البلد واستقراره، ولذلك كان المؤتمر الشعبي العام حريصاً على تجاوز الأزمة من خلال التزامه وتطبيقه لبنود المبادرة ابتداءً بتشكيل الحكومة ومروراً بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتهاءً بتنفيذه لقرارات الهيكلة ودخوله في مؤتمر الحوار الوطني وحرصه على نجاحه..

وفي الوقت الذي كان المؤتمر الشعبي العام أكثر التزاماً بتطبيق بنود المبادرة الخليجية باعتبارها تمثل المخرج الآمن للحفاظ على أمن البلد واستقراره الا أن واقع الاحداث أثبت أن الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام تحول الى ضحية وتحولت المبادرة الخليجية الى سوط مسلط على رقاب الشعب اليمني وفي مقدمتهم أعضاء المؤتمر الشعبي العام حيث دفع الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام ثمن التزامهم بهذه المبادرة من خلال إقصاء عناصر المؤتمر الشعبي العام وتصفيتهم من مختلف مرافق الدولة إضافة الى الاغتيالات التي طالت الكثير من عناصر الامن والجيش ليستمر المخطط باستهداف المؤسسة العسكرية وتمزيقها في أبشع وأقذر مؤامرة تنفذ ضد مؤسسة عسكرية وطنية وعلى مرأى ومسمع من الجميع وفي مقدمتهم المؤتمر الشعبي العام الذي التزم الصمت تجاه هذه المؤامرة وغيرها من

الوطن يدفع ثمن صمت المؤتمر عن خروقات الاصلاح

المؤامرات والتدمير الذي يحدث في مختلف مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ظناً منه ان التزامه الصمت فيه حرص على تطبيق بنود «المؤامرة» عفواً المبادرة، ولكن الأحداث أكدت أنه كلما صمت المؤتمر الشعبي العام تجاه هذه الاحداث كلما زاد الاستهداف للشعب وللمؤتمر وأعضائه وقياداته وبمباركة من الدول الراعية للمبادرة الخليجية والتي لم تحرك ساكناً تجاه عدم التزام الطرف الآخر ببنود المبادرة، وهكذا ظل المؤتمر والشعب يدفع ثمن التزامه بالمبادرة وثمن صمته تجاه الانتهاكات التي يقوم بها الطرف الآخر حتى وصل الأمر أخيراً الى إطلاق عدد من المتهمين في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة التي استهدفت قيادة الدولة في أبشع جريمة ارهابية يشهدها العصر الحديث وكادت أن تدخل البلد في أتون حرب أهلية لولا لطف الله وعنايته بالشعب اليمني وقيادته السياسية آنذاك والتي راح ضحيتها عدد من الشهداء وعلى رأسهم الشهيد عبدالعزيز عبدالغني وعشرات الجرحى، والأمر الذي يثير الأسى والأسف أن هؤلاء الارهابيين الذين تم الإفراج عنهم يعتبرونهم معتقلي ثورة.. وربما سنسمع في الأيام القادمة أن السلطة أفرجت عن قتلة الشهيد المقدم حمود الأدبعي وعدد من رفاقه الذين قتلوا في حجة ٢٠١١م، والمتهمون يقبعون الآن في سجن حجة ويضغط الإصلاح على النائب العام للإفراج عنهم باعتبارهم معتقلي الثورة .. إنها والله من مهازل الزمان.. فهل سيخرج المؤتمر عن صمته أم أنه سيستمر في هذا الصمت المخزي الذي ندفع ثمنه نحن البسطاء من أبناء هذا الشعب الكادح .. آه يا مؤتمر أرهقتني الكتابة.

لكِ الله.. يا كهرباء

< الظاهر، والله أعلم، أن علاقة البعض من أدعياء «القبيلة» بالتحضر، كانت علاقة سلبية بامتياز، جهل معها هؤلاء الكثير من مفردات هذا العصر وأدبياته ومقاصده، فكان ذلك الفهم المغلوط للكثير من مبادئه، ومنها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ووصلوا في تسويتهم تلك حداً أجازوا فيه قتل المرأة أسوة بالرجل في الكثير من حروبهم وثاراتهم القبلية، ناهيك عن اختطافها، من خلال تلك العمليات الاجرامية، التي يتم بها استهداف بعض ضيوف اليمن من السياح الاجانب، في ظاهرة فريدة لم تشهد لها اليمن مثيلاً من قبل، ولم تكن يوماً من سلوك قبائله، نست معها هذه القلة آداب القبيلة وأعرافها، تلك التي تعتبر الاعتداء على المرأة ومن في حكمها من المستضعفين عيباً أسود، يلحق بصاحبه العار، وبلغت في تماديها اللاأخلاقي هذا على إرثنا القبلي مبلغاً، سمحت لنفسها فيه بالاعتداء على «مكلف» واقصد هنا الكهرباء عبر تلك الاعتداءات التخريبية التي تمارسها هذه المجموعة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، دون وجود رادع لهؤلاء وأمثالهم ممن فقدوا القدرة على التمييز بين وسائل التعبير عن الرأي وبين وسائل التخريب، وحال الكهرباء أصبح يرثى لها ولم تجد من يرفع عنها ذلك الأذى لا من حكومة «الوفاق» باعتبارها الجهة المخولة قانوناً بحمايتها ومن في حكمها، ممن لا حول لهم ولا قوة، ولا من قبل أهل «النخوة» من أصحاب تلك «المليونيات»، ممن كان يفترض بهم حمايتها من أعمال التخريب التي تتعرض لها بين الحين والآخر، ولو من باب اعتبارها من فئة المستضعفين التي ما خرجت مليونياتكم تلك الا لنصرتهم» كما زعمتم.. وللأسف لم تخصصوا أية مليونية للتنديد بتلك الاعتداءات والمطالبة بوقفها ومحاسبة مرتكبيها، وكأننا أمام مشروع لاجتثاث «إنجازات نظام الصالح» بدءاً باستهداف خطوط نقل الطاقة وأنابيب النفط والغاز، ولا ندري كيف أو بماذا سينتهي قادته من أصحاب المشاريع الصغيرة، ممن مازالوا يمارسون العداء الشخصي أكثر من ممارستهم للسياسة في تعاملهم مع الكثير من القضايا التي تشهدها ساحتنا الوطنية، وعلى رأسها استمرار الاعتداءات على الكهرباء التي لم تجد أمامها من خيار يكفل لها الحماية التي عجزنا نحن عن توفيرها لها سوى خيار الخيال، ذلك الذي تمنت معه لو أنها عاشت في عصر الخليفة «المعتصم» لتحظى بتلك الحماية التي حظيت بها شقيقتها «بسبب ملطام» أو أنها كانت زوجة «لقبيلة» تذود عنها، وتحميها من اعتداء المعتدين ومن كيد الكائدين.

< محمد علي حسن